الرواة عن هشام انه قال منذ قال لعبد الرواة عن مالك ان العامل انما تعمل بينه اذا زعم انه لم يرد ذلك فاذا كان المقذوف غيبة ثابتة وليس واستوثق فحينئذ يصدق ويعلم انه لم يرد بذلك قذفا وانما اراد ثابتة ذلك قال هشام وهو رواية اعدل وفي كتاب ابن حبيب قال وسئل ابن القاسم عن رجل قيل له يا مابون وهو رجل يعلم كلام ثابتة يلعب في العراب فيهم ان يكون مابونا قال يحد ذلك الا ان يقول ما قال عن قال لرجل يا ابا جرير فلا حد عليه قال يضرب الحد ثمانين الا ان تكون له بينة على امر هتك به من وجه الفجور او امر يدعيه مما يكون له فيه الحق فيحلف على ذلك قلت فمن قال لرجل يا ابن الزانيين قال يضرب حدا واحدا قلت ما الدليل والحكم في الولاء والمعتق الى سنين اذا قذفوا انفاذ مكانهم الحد قال نعم ويضربون اربعين قلت فمن قذف رجلا بمكة قال يقام عليه اذا هو موجها ولا يقيم عليه حد الغربة لان من قول مالك ان الغريب اذا قذف بمكة لا يقام عليه فيه الحد قال مالك ومن قال لعبد رجل يا زاني او يا لوطي او يا ابن الزانيين او يا ابن اللوطيين فعلى كل واحد منهم الحد ثمانون قلت فمن قال لرجل يا ابن الزانيين قال يضرب حدا واحدا قلت ما الدليل والحكم في الولاء والمعتق الى سنين اذا قذفوا انفاذ مكانهم الحد قال نعم ويضربون اربعين قلت فمن قذف رجلا بمكة قال يقام عليه اذا هو موجها ولا يقيم عليه حد الغربة لان من قول مالك ان الغريب اذا قذف بمكة لا يقام عليه فيه الحد قال مالك ومن قال لعبد رجل يا زاني او يا لوطي او يا ابن الزانيين او يا ابن اللوطيين فعلى كل واحد منهم الحد ثمانون قال لا اعلم ان مالكا سئل عن رجل قال لرجل يا ابن الزانيين ولم يسم لواحد منهما اسما قال يضرب حدا واحدا قلت فمن قال لرجل يا ابن الزانيين ولم يسم لواحد منهما اسما قال يضرب حدا واحدا قلت فمن قال لرجل يا ابن الزانيين ولم يسم لواحد منهما اسما قال يضرب حدا واحدا قلت فمن قال لرجل يا ابن الزانيين ولم يسم لواحد منهما اسما قال يضرب حدا واحدا

الامام في ذلك فان كان شتم شتما يجب عليه فيه ما يجب منه وان كان شتم شتما خفيفا مثل ما لا يتجاوز السلطان عن العقوبة التي تكون من ذلك في القذف قلت فان قال لرجل يا فاسق يا فاجر يا اكل ربى او يا شارب خمر او يا زان او يا خنزير او يا يهودي او يا نصراني قال ينكل في جميع ذلك كله على قدر ما يرى السلطان وقد سمعت ذلك من مالك بعض قال يا حمار قلت فلو ان رجلا قذف رجلا فعفا عنه المقذوف ثم جاء به رجل من الناس وأبى عنه الامام الحد أيقيمه قال لا ولا يمكن الامام من ذلك قلت أرأيت هذا الذي يقول لم يبق على امرأته شيء من فجور رآه ولا يقول هذا الا لما جسم قال نعم قد جاء رجل يقول ذلك فلم يقم عليه الحد ولم يلتفت منه العفو وأقام المقذوف البينة او اكثر فعفا وتفسخ بطلبون الحد أيكون لهم ذلك قال نعم ولهم ان يطلبوا ذلك حتى يرى ان المقذوف قد ترك القيام بحقه ولا كان يوقفهم عن القيام بحقه الا ان يفوت بالموت قلت فمن قذف رجلا بمكة وهو غائب وأولياء حضور مقيمون أيقيم الحد اليكتون قال لا وقد سمعت مالكا يقول وسئل عن امرأة كانت لرجل بمصر فنها وله منها ولد ثم تزوجت رجلا وولدت منه فكان بينه وبين ولدها منها كلام فقال انتهوا انكم ليسوا بولد يقام اخوتهم لامهم بنو المرأة من غيره وقامت المرأة معهم يطلبون ان يقيم لهم قال ارأى ان يجلد الرجل حد القاذف قال ذلك الاكمل يقول الرجل لولد، لو كنتم ولدي لاطعمتموني ولسقيتموني هل من القول بمثل ابن القاسم وان يجلد جلد الحد قلت فمن قذف رجلا فلما ضرب ليواطأ قذفهم، اخر وقذفهم الثالث يجلد قال ارى ان يضرب الحد لما بينهم وبينه اجل من يختلف فيه ولا يفتح بابا منه من الاسواق وان رجلا قذف رجلا فضرب له الحد ثم قذفه بعد ذلك قال يضرب له الحد أيضا كاملا قال ابن القاسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)